UN LIBRARY
1 3 1981
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثامنة
المعقودة يوم الخميس
٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد بوخ ـ فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.8
6 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون شهر واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

80-56354

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ (تابع) (A/35/6 و Corr.1 و Add.1 و 2 ، A/35/7 ، A/35/38 ؛ A/C.5/35/1 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و 2 ، A/C.5/35/2 ، A/C.5/35/3 و Corr.1 A/C.5/35/4 و Corr.1) .

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (الفصل الثامن عشر ، A/35/3/Add.28) .

١ - السيد ابراشفسكي (بولندا) : شدّد على أهمية ميزانية فترة السنتين والخطة المتوسطة الأجل بوصفهما أداتين في تخطيط أنشطة منظومة الأمم المتحدة ، وقال ان وفده يشاطر غيره الرأي القائل بأن الخطة ينبغي أن تكون أقل تفصيلا وأصغر حجما . وأضاف أنه ينبغي توضيح الصلة بين الخطة المتوسطة الأجل وغيرها من صكوك الأمم المتحدة الهامة ، مثل الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وبرامج العمل المعتمدة في مختلف المجالات ، والقرارات التي اتخذت منذ بدء العمل بالخطة . واضافة الى الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، يجب النظر الى برامج العمل التي اعتمدتها مختلف المؤتمرات العالمية بوصفها مستوى تخطيطيا ثالثا بالغ الأهمية يؤثر ، الى حد ما ، في اعداد وتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل .

٢ - وأشار الى الفقرة ٣٠٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/35/38) ، التي أشير فيها الى أن الأمين العام ، في الجزء الثاني من تقريره عن أداء البرنامج ، قد أغفل تحديد الأنشطة الواردة في برامج العمل الحالية والمقبلة التي يمكن اعتبارها من الأنشطة التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدّية أو عديمة الجدوى ، وذلك لكي تنظر فيها اللجنة ، وقال ان تلك المعلومات ، التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٣٤/٢٢٥ ، ذات أهمية بالغة ، نظرا الى أنه لا يمكن انهاء الأنشطة الى أن تستعرض اللجنة الاقتراحات المقدمة بشأن المسألة وتقدم توصياتها بشأنها . وأضاف أن عدم وجود تلك المعلومات يعني أيضا أن اللجنة لا تكون قادرة على استعراض مقترحات البرنامج بطريقة شاملة . وقال ان وفده يطلب تعليلا لهذا الاغفال من الأمانة العامة ، وسأل عما اذا كان من المزمع تقديم تقرير منفصل عن هذا الموضوع . وقال ان من المفهوم أن الأمين العام سينظر في مسألة تحديد الأنشطة التي أكلت أو التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدّية أو عديمة الجدوى في سياق اعداد الميزانية البرنامجية التالية ، بيد أن وفده يرى أن الخطة المتوسطة الأجل توفر هي الأخرى فرصة لتنفيذ أحكام القرار ٣٤/٢٢٥ بشأن هذا الموضوع . ولاحظ أن لجنة البرنامج والتنسيق قد قبلت المعايير المؤقتة التي ستستخدم في تحديد الأنشطة التي تكون ذات منفعة حدّية أو عديمة الجدوى ، وطلب تقديم تقرير مرحلي عن المرحلة التي وصل اليها تنفيذ تلك المعايير ، الذي يتكون من ثلاث مراحل ، والذي أشار اليه الأمين العام في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٣ - السيد بونك (يوغوسلافيا) : أعرب عن ارتياحه للتقدم الحقيقي الذى أحرز في دورتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ للجنة البرنامج والتنسيق بشأن النظام المركّب لتخطيط البرنامج وميزنته ومراقبته وتقييمه .

٤ - وأضاف أنه رغم أن صياغة الخطة المتوسطة الأجل واستعراضها يتطلبان اشتراك جميع الأطراف المعنية ، فانه ينبغي ألا تنجم عن ذلك الاشتراك اعادة جدولة مستفيضة لجدول الاجتماعات ، نظرا الى أن ذلك قد يعطل الأنشطة الموضوعية . وقال ان وفده يؤيد اقتراحات لجنة البرنامج والتنسيق الرامية الى تغيير الأولويات فيما بين ستة من البرامج الرئيسية ، وهي الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، والأغذية والزراعة ، والمستوطنات البشرية ، والتنمية الصناعية ، والتجارة الدولية ، والعلم والتكنولوجيا . وينبغي أن يتم تحديد الأولويات في الوقت المناسب وفي سياق تخطيط البرنامج ، بيد أن استخدام معدلات نمو نسبية في تحديد الأولويات لم يعد مناسبا . وقال ان وضع متوسط لمعدلات النمو بدون البيانات المالية اللازمة وعلى أساس معدل نمو للميزانية قدره صفر أمر لا معنى له . وفي نفس الوقت فان وفده يرى أنه ينبغي أن تقوم الأجهزة القطاعية والمتخصصة والاقليمية ذات الصلة باستعراض ما يتصل بها من أجزاء الخطة المتوسطة الأجل وذلك قبل أن تستعرضها لجنة البرنامج والتنسيق ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والجمعية العامة .

٥ - ومضى يقول انه ينبغي التشديد على أهمية التنسيق فيما بين جميع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عملية التخطيط . وينبغي استخدام التحليل البرنامجي المشترك بين المنظمات لتحديد المجالات المناسبة للتخطيط المشترك .

٦ - وقال انه عند النظر في الاختيار بين خطة متحركة وخطة ثابتة ، ومع التسليم بأن الاستقرار والمرونة سمتان ضروريتان للخطة ، فان وفده يرى أنه ينبغي الحفاظ دائما على وجود اتّساق بين هياكل تخطيط البرنامج ودورات الميزانية .

٧ - واستطرد يقول انه ينبغي في المستقبل استخدام الهيكل الذى يقوم على أهداف محددة زمنيا لخطط البرنامج ، وفي تلك الحالات الاستثنائية التي يلزم فيها استخدام هيكل ادارى ، فان القرار القاضي بذلك ينبغي أن يتخذ بصفة مشتركة من قبل الوحدات المعنية ، وأن تقرّه الهيئة الحكومية الدولية ذات الصلة بالموضوع . ووضع أهداف محددة زمنيا مهم بصفة خاصة على صعيد الخطة ، التي تحدد برامج النشاط التي تقترحها الأمانة العامة وتشكل الأساس الذى يمكن عليه قياس تقدم العمل ونوعيته . وينبغي أن يقوم المسؤولون عن وضع البرامج بتحديد جميع عناصر البرنامج في الوقت المناسب ، فضلا عن الظروف التي قد تحتم اعادة برمجتها .

٨ - وأردف يقول انه ينبغي الحفاظ دائما على الصلة بين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية ، وينبغي أن يكون لكل مستوى من مستويات الخطة صلة مناسبة بالميزانية البرنامجية . وينبغي أن تتصل عناصر البرنامج بأنشطة مختلف الوحدات الادارية ، وأن تتصل البرامج الفرعية والبرامج بالشّعب الفرعية والشّعب . وينبغي أن تقوم البرامج الرئيسية للخطة على قطاعات النشاط وليس على الوحدات التنظيمية ، وينبغي أيضا أن تبيّن علاقة الخطة بالاستراتيجية الانمائية الدولية ، وقال ان التقييم

(السيد بونك ، يوغوسلافيا)

النظامي المتعمق لبرامج وبرامج فرعية وعناصر برنامج مختارة قد ثبت أنه فعّال بالنسبة لتكاليفه ، وموضوعي . بيد أنه ينبغي في المستقبل ايلاء اعتبار في عملية التقييم لتنفيذ نظام التقييم في المنظمات والهيئات المعنية ، والحاجة الى اتخاذ تدابير لضمان التوزيع الفعّال لنواتج البرنامج على مستخدميها النهائيين وتوفير معلومات عن تحديد الأنشطة التي اعتبرت من الأنشطة التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدّية أو عديمة الجدوى ؛ وآراء المستخدمين النهائيين واحتياجاتهم ؛ وتوحيد المعلومات الواردة من مختلف المصادر في منظومة الأمم المتحدة في تقرير التقييم الرئيسي ؛ وتضمين تقرير التقييم الرئيسي أنشطة اللجان الاقليمية التي ينبغي أن تولى نفس النوع من النظرة التحليلية التي تولى لأنشطة الهيئات المركزية . وذكر أن وفده يرى أيضا أنه ينبغي أن تكون وحدة التفتيش المشتركة أكثر نشاطا في ذلك الميدان .

٩ - السيد بال (الهند) : قال ان وفده يؤيد معظم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ؛ ولذلك فانه سيركز حديثه على الجوانب التي لا يزال يلزم اجراء مزيد من التوضيح لها ومزيد من التحديد لأهدافها .

١٠ - وأردف يقول ان وفده يؤيد تماما مبدأ التخطيط حسب الأهداف ، ولكن المناقشات التي جرت في لجنة البرنامج والتنسيق قد أظهرت أن هذا المبدأ لم يدرس بدرجة تكفي لتطبيقه في اطار الأمم المتحدة . ولما كانت الخطة المتوسطة الأجل تشكل اطار الميزانية البرنامجية ، فلابد من وجود صلة مباشرة بينهما لا يمكن أن تقوم الا على صعيد البرنامج ، وتقابل في الميزانية الاعتماد المفتوح لادارة من الادارات . ولذلك فانه يتعين أن يقوم التخطيط على صعيد البرنامج على أساس الهيكل . وعلى نفس الأساس ، فان ثمة برامج فرعية بعينها في اطار كل برنامج للادارة يمكن بل وينبغي تصميمها حسب الأهداف . وينبغي الاعتراف بوجود ذلك القيد الذى لا يمكن تحاشيه نظرا الى أنه بخلاف ذلك سيحكم على تصميم الخطة وأدائها على أساس تركيبات نظرية لا يمكن وضعها موضع التنفيذ .

١١ - واستطرد يقول ان على الرغم من الحديث عن تعديل هيكل الادارات ، فان وفده يعترف أنه مادامت الخطة تظل اطارا للميزانية البرنامجية ، فسيكون من الصعب جدا اعادة تشكيل الادارات بصورة جذرية بحيث تناسب مقتضيات البرامج . ولذلك يتعين الاضطلاع بالتخطيط على أساس الأهداف على صعيد البرنامج الفرعي . وقد حدث خلط كبير بين الأهداف الحكومية الدولية وأهداف الأمانة العامة ، وهو خلط ينبغي ازالته بأسرع ما يمكن . ورغم امكانية عدم وضع حد زمني للأهداف الحكومية الدولية ، كما في حالة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فانه يمكن للعمل التحضيرى ذى الصلة الذى تدعى الأمانة العامة الى الاضطلاع به أن يكون واضحا ومحددا زمنيا .

١٢ - وقال ان وفده اذ يوافق الى حد كبير على تقييم لجنة البرنامج والتنسيق لتقرير الأمين العام عن أداء البرنامج ، فانه يرى أنه ينبغي النظر على نحو أوثق في بعض المشاكل المعروضة في التقرير ، وخاصة مشكلة ارجاء برامج أو انهائها أو تعديلها بسبب نقص الأموال ، وهي مشكلة تنبغي دراستها من زوايا ثلاث : فحين يتعين ارجاء برنامج أو تأخيره لأن الأموال التي أتاحتها الجمعية العامة لم

(السيد بال ، الهند)

تكن كافية ، ينبغي للأمانة العامة أن تقدم تبريرا تفصيليا للارجاء أو التأخير ؛ فاذا كانت الحجة سليمة ، لابد من تحديد أثر ذلك على الأهداف الحكومية الدولية ؛ وحين يرغم النقص في الأموال على الاختيار بين البرامج أو تعديل برنامج ما ، لابد من التشاور مع الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بالموضوع ، بدلا من مواجهتها بنقص الأموال وبقرار الأمانة العامة كحقيقة واقعة لابد من تقبلها . وربما تعزى نواتج البرنامج المخيبة للآمال الى تلك الأسباب . ويجب بحث المشكلة على نحو أوثق لتحديد ما اذا كان ما تذكره الأمانة العامة من عدم كفاية الأموال صحيحا أم لا . ولا يمكن حل المسألة بالجزم بأن الاختيار يجرى على أساس الأولويات المحددة ، حيث أن معدلات النمو الحقيقي التي حددتها لجنة البرنامج والتنسيق ليست ، في نظر وفده ، واقعية .

١٣ - ومضى يقول انه فيما يتعلق بمسألة معدلات النمو ، ينبغي للجنة البرنامج والتنسيق أن تكون قادرة على تحديد أولويات بين البرامج والبرامج الفرعية ، بل وربما تحديد أولويات بين البرامج الرئيسية ، رغم ما قد تتصف به هذه البرامج من عدم تحديد . بيد أن ما تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق بالفعل هو عرض معدلات نمو الميزانية على صعيد البرامج الرئيسية . وليس بامكانها أن تفعل ذلك بأى قدر من الدقة لأنها لا تزود بالبيانات المالية ، ولأنها لا تأخذ البرامج الرئيسية بوصفها وحدة البحث الرئيسية . ولذلك فانها اقتصرت على تبيان معدلات نمو الميزانية دون معرفة معدل النمو المتوسط أو وزن كل برنامج رئيسي من الزاوية النقدية ، أو ما اذا كانت هناك علاقة متبادلة ، مباشرة أو لازمة ، بين أولوية البرنامج ونمو الميزانية .

١٤ - وتابع كلمته فقال ان بعض الاستنتاجات التي تظهر من توصيات لجنة البرنامج والتنسيق تستحق تعليقا خاصا . فأولا ، نظرا الى أن الميزانية السابقة قد قامت على معدل نمو قدره صفر بالأرقام الحقيقية ، فان توصيات لجنة البرنامج والتنسيق تمثل تكليفا بإحداث ركود في البرامج ذات معدل النمو " المتوسط " واجراء اقتطاع في البرامج ذات المعدل " الأقل من المتوسط " . وبين البرامج الرئيسية ذات المعدل " الأقل من المتوسط " برامج " الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين " و " الاغاثة في حالات الكوارث " و " السكان " ، في حين أن برنامج " الاعلام " ذو معدل نمو " أقل من المتوسط بكثير " في وقت تعمل الأمم المتحدة فيه على وضع نظام عالمي جديد للاعلام . ويرى وفده أن اجراء أى اقتطاعات في تلك البرامج أمر غير مقبول بالمرة . ومن جهة أخرى ، في حين لم تتغير أولويات جميع البرامج الرئيسية ، فقد اقترح اجراء تغييرات دون اعتبار لما يترتب عليها من آثار بالقيمة الحقيقية . فعلى سبيل المثال ، لم يبين أى مؤشر لقيمة معدل نمو أعلى من المتوسط لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تبلغ ولم تنظر في ما يحتمل أن يكون عليه المتوسط الحقيقي لمعدل النمو . وبالمثل ، لم تبين اللجنة معدل الزيادة بالقيمة النقدية . ولم تنظر لجنة البرنامج والتنسيق في الآثار المالية المترتبة على توصياتها ، ولكن اللجنة الخامسة لا تستطيع أن توصي بمعدلات نمو دون أن تعرف ما اذا كان يمكن بلوغ هذه المعدلات ودون أن تتأكد من الآثار المترتبة عليها بالنسبة الى البرامج التي ستقتطع كي تتيح للبرامج الأخرى أن تنمو . وقد حددت الجمعية العامة مسؤوليات

(السيد بال ، الهند)

لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٤٠ من مرفق القرار ٣٢/١٩٧٧ . ويمكن أن يستنتج من هذه الفقرة أن ولاية لجنة البرنامج والتنسيق هي بوضوح أن تبين أولويات لبرنامج ، وليس معدلات النمو ، وأنه في تحديدها لأولويات البرامج ، يتوقع منها أن تستخدم المعلومات الواردة من هيئات الخبراء والهيئات الحكومية الدولية المختصة .

١٥ - واستطرد فقال انه من الواضح أن الميزانية تستند الى أولويات البرنامج ، وأنه لا يمكن تحديد معدل النمو العام الا بعد تحديد مخصصات مالية لجميع البرامج والبرامج الفرعية والبرامج الرئيسية وفقا للأولويات المحددة لكل منها . وعند ذلك فحسب يمكن أن تشكل الخطة حقا الاطار للميزانية البرنامجية . وكل ما يهم الآن هو معدلات النمو التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق ، كما يتضح ذلك من أمثلة كثيرة .

١٦ - وقال انه ينبغي للجنة أن تحث لجنة البرنامج والتنسيق على أن تقتصر على وضع قائمة بأولويات البرنامج . أما اذا كانت اللجنة تريد من لجنة البرنامج والتنسيق أن تتجاوز اختصاصها الحالي وتقدم توصيات عن معدلات نمو الميزانية ، فانها ينبغي أن توعز اليها بدراسة جميع الآثار المالية المترتبة على هذه التوصيات قبل وضع تقريرها .

١٧ - وأضاف أنه فيما يتعلق بمسألة ما اذا كان ينبغي للخطة المقبلة أن تكون محددة الأجل أو متحركة ، فان وفده يوافق على توصية لجنة البرنامج والتنسيق بضرورة ارجاء اتخاذ قرار نهائي بشأن ذلك الموضوع .

١٨ - ومضى يقول ان التنقيحات التي أجريت على الخطة المتوسطة الأجل الحالية تبدو كافية ، رغم أنها تعاني من عيب مزعج : ذلك أن البرامج التي وردت بشأنها تفويضات حكومية دولية بعد وضع الخطة هي وحدها التي نقّحت . بيد أن هناك مشكلة ، هي أن تلك التفويضات ، على وجه العموم ، لم تحدد بجلاء الشكل الذى ينبغي أن يكون عليه كل برنامج فرعي ، ويتعين على الأمانة العامة أن تضع أهدافا على أساس القرارات المتخذة . ويفضي ذلك أحيانا الى تعارض بين الولاية والأهداف ، ومن ثم يؤدى الى وجود أوجه تعارض بين الولاية والبرامج المرتبطة بها . ولذلك ينبغي استعراض جميع البرامج من وقت لآخر ، حتى اذا لم يكن قد جرى تنقيح الولاية المقابلة لها .

١٩ - وأشار الى أن من المسائل الهامة أن ثمة أخطاء واغفالات قد اكتشفت في الوثائق المقدمة لتنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق ، وأنه اقترح ضرورة تصحيحها في الوثيقة النهائية التي تقدمها الأمانة العامة الى الجمعية العامة . وقال ان وفده يرى أن الأمر يدعو الى اجراء تفرقة واضحة بين الأخطاء ، التي ينبغي أن تنشر تصويبات لها ، وبين التعديلات ، التي ينبغي أن تقترحها لجنة البرنامج والتنسيق ولكنها لا تنفذ الا حين تعتمدها الجمعية العامة .

٢٠ - وقال ان وفده يشاطر الوفود الأخرى قلقها ازاء كون لجنة البرنامج والتنسيق قد اضطرت الى أن تبحث تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي عن الأنشطة التشغيلية وهو في

(السيد بال ، الهند)

شكل مسوّدة ، نظرا الى أن المجهود الذى بذلته لجنة البرنامج والتنسيق في هذا الشأن كان يمكن أن يضيع هباء بسبب التغييرات الكبيرة التي أدخلت على التقرير في صيغته النهائية .

٢١ - وتابع كلمته فقال ان وفده لا يتفق مع التعليقات على ذلك التقرير التي وردت في الفقرة ١٥٩ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، ويأسف لاخفاق لجنة البرنامج والتنسيق في أن تستفيد استفادة كاملة من أول فرصة تسنح لها لتنظر في الأنشطة التشغيلية على صعيد المنظومة بكاملها ، متجاهلة بذلك نص وروح قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ . وقد صاغت الفقرة ٢٨ من الفرع 'خامسا' في مرفق ذلك القرار صلة واضحة بين اللامركزية والكفاءة والتمويل ، وأوضحت أنه لا ينبغي النظر الى الكفاءة من زاوية نقدية محضة ، بل وأيضا من حيث نوعية الناتج . وقد تجاهل تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ذلك الجانب ، فضلا عن تجاهله أن تحقيق زيادة حقيقية في مستوى التمويل قد اعتبر جزءا أساسيا من القرار ١٩٧/٣٢ . وما حدث هو أن التضخم والتفويضات الجديدة قد زادا من تكاليف دعم الموظفين ، وبما أن الايرادات لم تزدد بنفس المعدل ، فان النسبة التي تمثلها تلك التكاليف قد ارتفعت أيضا ارتفاعا مستمرا .

٢٢ - ومضى يقول ان وفده يرى أن لجنة البرنامج والتنسيق لا تولى الاهتمام الذى تستحقه . ويمكن رؤية ذلك ، على سبيل المثال ، من عجز شعبة الميزانية عن أن تقدم تأكيدات بأنها ستعرض الميزانية في وقت مناسب كي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق على نحو دقيق ، ومن قلة نسبة حضور رؤساء الوكالات المتخصصة للاجتماع المشترك بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية . وينبغي للجنة الخامسة وللجمعية العامة أن يبيّنا بجلاء ما اذا كانتا على استعداد لقبول هذه الأوضاع ، وأن تعيدا بشكل قاطع تأكيد رغبتهما في ضرورة تصحيحها . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تمتنع لجنة البرنامج والتنسيق عن تولّي مهام ليس لديها الوقت الكافي ولا التسهيلات التي تمكّنها من الاضطلاع بها ، مثل وضع توصيات بشأن معدلات نمو الميزانية ، ومسائل الموظفين . وان عمل لجنة البرنامج والتنسيق ذو أهمية حيوية ، وينبغي أن تبقى وظائفها قيد الاستعراض المستمر ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٤١ من الفرع 'رابعا' من مرفق القرار ١٩٧/٣٢ .

٢٣ - وختم كلمته قائلا ان مما يؤسف له أن التحليلين المشتركين بين المنظمات للبرنامج ، اللذين عرضا على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأخيرة ، لم يتاحا للجنة الخامسة ، وذلك نظرا الى أنهما يمثلان الخطوة الأولى في الاتجاه المستهدف في الفقرة ٦١ (ب) '٢' من المرفق الثامن للقرار ١٩٧/٣٢ ، الذى يدرج بين وظائف الأمانة العامة تطوير " تخطيط الأنشطة البرنامجية التي تتقرر على المستوى الحكومي الدولي على نحو تعاوني وحيثما أمكن - على نحو مشترك ، بقصد ادخال نظام التخطيط المتوسط الأجل على نطاق المنظومة في أقرب وقت ممكن " .

٢٤ - السيد بروتو دينينغرات (اندونيسيا) : قال ان عدم وجود تزامن كاف بين التخطيط العام المركزى وعناصره ، وهي البرامج القطاعية والاقليمية ، كان احدى الصعوبات الرئيسية التي تواجه في

(السيد بروتو دينينغرات ، اندونيسيا)

ممارسات التخطيط في الماضي . لذلك من المنطقي أن لجنة البرنامج والتنسيق قد دعمت مفهوم الاشتراك الكامل للهيئات الحكومية الدولية القطاعية والاقليمية في اعداد الخطة . بيد أن ذلك يستتبع صعوبات عملية ، مثل اعادة جدولة الاجتماعات . وأضاف أن الحل الذى تقترحه لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرتين ٣١٩ و ٣٢٠ من تقريرها قد لا يقضي على كل الصعوبات ، وأنه ينبغي للأمانة العامة ، وفقا لذلك ، أن تبقي المشكلة قيد الاستعراض في خلال الأعمال التحضيرية للخطة المقبلة وأن تضع توصيات مناسبة بشأن هذا الموضوع .

٢٥ - ومضى يقول ان ثمة مشكلة أخرى تنبع من التضارب بين تفضيل لجنة البرنامج والتنسيق الواضح لأن يكون هيكل الخطط البرنامجية قائما على الأهداف ، بدلا من استخدام الهيكل الادارى الحالي (A/35/38 ، الفقرة ٣٣) ، ولتكييف الهيكل الادارى حسب الأهداف (الفقرة ٣٤) ، من جهة ، وشعورها القوى المؤيد للحفاظ على الصلة بين الخطة والميزانية ، بحيث تكون نتيجة ذلك أن تظل جميع الخطط على مستوى البرنامج قائمة على وحدات ادارية ، عادة ما تكون الشّعب (الفقرة ٣٥) ، من جهة أخرى . ونظرا الى أن الهيكل القائم على الأهداف سيكون على مستوى البرنامج الفرعي ، فان هيكل الخطة الذى تقترحه لجنة البرنامج والتنسيق هو مزيج من الهيكل القائم على الأهداف والهيكل القائم على الوحدات الادارية . ومع التسليم بأنه لا يمكن الابقاء على نهج قائم على الوحدات الادارية ونهج قائم على الأهداف معا الا عن طريق هيكل يمثل مزيجا من النهجين ، فان وفده يرى أنه نظرا الى وجود أهداف لا يمكن تحقيقها الا عن طريق الجهد الجماعي لعدة شعب ، فان تنفيذ خطة ذات هيكل يمثل مزيجا يجب أن يكمله تعزيز آلية التعاون المشترك بين الشعب حتى يمكن الحفاظ على توجيه الخطة ناحية الأهداف .

٢٦ - وفيما يتعلق بما اذا كان ينبغي للخطة التي تمثل مزيجا أن يكون لها أساس ثابت أو متحرك ، قال ان وفده على استعداد لقبول توصية لجنة البرنامج والتنسيق ، التي تعني ضمنا ارجاء اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع لمجرد السماح بسرعة البدء في العملية التحضيرية للخطة المقبلة . بيد أن وفده يفضل أن تصبح الخطة ، ذات الأفق الزمني المحدد بست سنوات ، متحركة اعتبارا من نهاية السنة الرابعة .

٢٧ - وقال ان لجنة البرنامج والتنسيق قد أتمت بنجاح المهمة التي حددتها لها الجمعية العامة ، وهي اجراء دراسة متعمقة لعملية التخطيط . وان التوصيات التي تولدت عن تلك الدراسة ، جنبا الى جنب مع التوصيات التي سبق أن اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٣٤/٢٢٤ ، ينبغي أن تحسّن نظام التخطيط بالأمم المتحدة وكفاءة عمله تحسينا ملموسا .

٢٨ - واستطرد فقال ان وفده يود أن يشدّد على الطابع الاستثنائي للقرار القاضي بتنقيح خطة الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ بدلا من وضع خطة جديدة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . ولا ينبغي أن يؤخذ ذلك القرار على أنه يأذن باجراء تجربة تهدف الى اثبات أن تنقيح خطة من الخطط هو أمر أكثر

(السيد بروتوديننغرات ، اندونيسيا)

فعالية من وضع خطة جديدة . أما فيما يتعلق بالاختيار بين نظام تخطيط متحرك أو ثابت الأفق ، فان تنقيح الخطة الحالية لم يسفر عن اثبات شيء في هذا الشأن وينبغي ألا يحكم مسبقا على القرار الذى سيتخذ عندما يحين وقت البتّ فيما اذا كان ينبغي أن يكون للخطة المتوسطة الأجل المقبلة أساس متحرك أم ثابت .

٢٩ - وبعد أن أكد على تلك النقاط ، قال ان وفده على استعداد لتأييد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ذات الصلة بالموضوع ، وللموافقة على أن تؤخذ الخطة المنقحة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ كاطار للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ . وأضاف أن وفده ، برغم ذلك ، يود أن يسجل معارضته القوية لادراج أنشطة تتصل بتيمور الشرقية في التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ (A/35/6 ، الفقرتان ٧-١٨ و ٧-٢١) . فهذه الأنشطة تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة عضو ومن ثم فهي انتهاك للميثاق . ومن الناحية التخطيطية ، لا شك في أن ادراج نشاط لا يمكن تنفيذه يضعف من مصداقية الخطة ويتعارض مع القرار ٣٤/٢٢٥ بشأن الأنشطة التي فات أوانها ، أو الأنشطة عديمة الجدوى أو التي تكون ذات منفعة حدية .

٣٠ - وتابع كلمته فقال ان لجنة البرنامج والتنسيق قد بيّنت في تقريرها أنها قد لاقت صعوبات مرة أخرى في تحديد الأولويات عن طريق وضع معدلات نسبية للنمو الحقيقي . وأضاف أن من المعقّد والصعب التمييز بوضوح بين أولويات البرنامج ومعدلات نمو الميزانية . وقال ان وفده ، في هذا الصدد ، يرحب بنيّة لجنة البرنامج والتنسيق دراسة ووضع معايير وأساليب تستخدم في تحديد الأولويات للخطة المتوسطة الأجل المقبلة . وقال ان وفده ، رغم أنه غير راض تمام الرضا ، لن يقف في الوقت الحاضر في وجه مقرر تتخذه الجمعية العامة بالسماح للأمين العام ، عند اعداد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، أن يستخدم المعدلات النسبية المقترحة للنمو الحقيقي التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٣٢٥ من تقريرها .

٣١ - وقال في ختام كلمته انه فيما يتعلق بالتحليل المشترك بين المنظمات للبرنامج ، وبتحليل برامج الطاقة بصفة أخص ، يؤكد وفده من جديد فهمه أن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المبيّنة في الفقرة ٣٥٧ من تقريرها لن تحكم مسبقا بأى حال من الأحوال على محصلة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وجولة المفاوضات العالمية المقرر عقدها في السنة التالية .

٣٢ - السيد لشنر (جمهورية المانيا الاتحادية) : أعرب عن تقدير وفده للعمل الذى اضطلعت به لجنة البرنامج والتنسيق . وقال انه فيما يتعلق بالسهمة الهامة لتحديد الأولويات ، فقد بيّنت لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها (الفقرة ٣٢٣) أنه ينبغي للأمانة العامة أن تتقدم اليها في دورتها الحادية والعشرين بمقترحات بشأن أولويات البرنامج . وينبغي أن تتضمن المقترحات مؤشرا للأولوية - أى ما اذا كانت عالية أو متوسطة أو منخفضة - التي ينبغي أن تعطى للبرامج ، وفقا لدرجة الحاحية المسائل التي تنطوى عليها . وتنبغي الاشارة في هذا الصدد الى أن الخطة المتوسطة الأجل هي تكهّن بالأنشطة المخططة ليس له طابع الالزام ، وهو ما يمكّن من انهاء الأنشطة التي تكون عديمة الجدوى أو ذات منفعة حدّية .

(السيد لشنر ، جمهورية المانيا الاتحادية)

٣٣ - ومضى يقول ان من واجب الأمين العام أن يحدد الأولويات في اطار ميزانية الأمم المتحدة العادية المقترحة . وفيما عدا حالة مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج ، لم يقم أى مدير برنامج ، تقريبا ، بالاستفادة من تلك الأداة القيّمة في اعداد مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وقال ان وفده يأمل أن يبين مديرو البرامج ، على الأقل ، عند اعداد ميزانية الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، ما اذا كانت البرامج ذات أولوية عالية أو منخفضة .

٣٤ - واستطرد يقول ان وفده يؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالأولويات (A/34/38 ، الفقرتان ٣٢٤ و ٣٢٥) . الا أنه ينبغي ايلاء أولوية أعلى لبرنامجي " حقوق الانسان " و " الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين " ، بالنظر الى أهمية تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاة هذه الحقوق والحريات . وليس ثمة حاجة لاعادة الاستماع الى تفاصيل الخروج الجماعي للاجئين من الهند الصينية وأفغانستان واثيوبيا ، ومن كمبوديا بصفة خاصة . وقال انه كما ذكر وزير خارجية بلده أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ، يجب أن يواجه المجتمع الدولي بشجاعة المهمة السياسية المتمثلة في إبطال الأسباب المؤدية الى نزوح اللاجئين وطردهم ، وزيادة المساعدة الانسانية المقدمة الى اللاجئين وجعلها أكثر فعالية . وقال ان وفده يحثّ لذلك على ايلاء أولوية أعلى من المتوسط للبرنامج الخاص بالحماية والمساعدة الدوليتين للاجئين .

٣٥ - ومضى يقول انه ينبغي ألا ينظر الى رفع أولويات البرنامج في الميزانية بوصفه محاولة للابتعاد عن الهدف وهو معدل نمو قدره صفر . فعلى العكس من ذلك ، يجب أن يفضي تحديد أولويات الميزانية الى اعادة توزيع الموارد ، التي ينبغي أن تستخدم في تمويل التقديرات التكميلية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ . وينبغي أيضا أن يؤدى تحديد الأنشطة التي اكتملت ، أو التي فات أوانها ، أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ، الى اعادة توزيع الموارد .

٣٦ - وتابع كلمته فقال ان الجزء الثاني من تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (A/C.5/35/1) هو خطوة في الاتجاه الصحيح وتنفيذ جزئي على الأقل لقرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠١ . ورغم ذلك ، فان وفده ينتظر باهتمام شديد التقرير الخاص بهذه الأنشطة الذى أعلن عنه مساعد الأمين العام للشؤون المالية فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٣٧٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ؛ ويؤيد وفده تلك التوصية .

٣٧ - وقال ان وفده يرحب باحتمال اجراء تحليل مشترك بين المنظمات للأنشطة البحرية (A/35/38 ، الفقرة ٣٨٠ ، الحاشية ٤٩) ، ويأمل في أن تتضمن الوثيقة ذات الصلة بذلك الموضوع اقتراحات لحل مشاكل التنسيق التي تنشأ عن وجود ثلاث ادارات ، في المقر وحده ، تعالج الأنشطة البحرية . وينبغي أن يتيح انهاء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار في عام ١٩٨١ الافراج عن موارد وتوزيعها . . .

٣٨ - وختم كلمته بقوله ان وفده يؤكد على أهمية تنفيذ التوصية الواردة في الفقرة ٣٣٩ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، التي مفادها أنه ينبغي إكمال وضع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ وتوزيعها بحلول نهاية نيسان/ابريل ١٩٨١ ، تحاشيا للمشاكل الكثيرة التي يسببها التأخير في نشرها .

٣٩ - السيد غبرو (اثيوبيا) : تكلم ممارسة لحق الرد فقال انه لا يوجد لاجئون اثيوبيون ؛ ولذلك فهو يطلب أن يسحب وفد جمهورية المانيا الاتحادية الاشارة الى بلده فيما يتعلق بمسألة اللاجئين .

٤٠ - السيد غولوفكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان المناقشة بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ قد أثبتت ، في رأى عدد من الوفود ، ان الانفاق الكثير لا يسفر دائما عن النتائج المتوقعة . ولذلك فان وفده يعلق أهمية كبيرة على تحسين الكفاءة في عملية التخطيط .

٤١ - وأضاف يقول انه فيما يتعلق بمسألة الأولويات ، فان وفده لا يستطيع ان يقبل تماما الأولويات التي اقترحتها لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها (الفقرة ٣٢٥) ويرى انه ينبغي ايلاء أعلى أولوية لبرنامج " الأنشطة السياسية وأنشطة مجلس الأمن " .

٤٢ - وقال ان وفده يرى ، فيما يتعلق بالتنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، ان ثمة حاجة لوجود أساس تشريعي صارم يتفق تمام الاتفاق مع قرارات الأجهزة التشريعية في الامم المتحدة . وفي ذلك الصدد ، فان قرار الأمانة العامة الاستعاضة عن برنامجين فرعيين اجتماعيين ببرنامج فرعي للتنمية الريفية المتكاملة (A/35/6 ، الفصل ١٣ ، البرنامج ٢ ، البرنامج الفرعي ٤) هو قرار مشكوك في صحته . ويبدو أن الأجهزة التشريعية لم تتخذ قرارات بشأن هذه المسألة ، ولذلك فمن الصعب قبول التغيير .

٤٣ - ومضى يقول ان وفده يأمل في أن تجرى في أثناء الدورة الحالية مواءمة الخطة المتوسطة الأجل ، حالما يتم تنقيحها ، مع قرارى الجمعية العامة ٣١/٩٣ و ٣٤/٢٢٤ ، وفي أن تصبح الخطة الوثيقة الأساسية لاعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . ولا ينبغي للأمين العام ان يدرج في مقترحات الميزانية الجديدة أى برامج لم تدرج في الخطة المتوسطة الأجل المنقحة .

٤٤ - وفيما يتعلق بالخطط المتوسطة الاجل النموذجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، قال ان وفده يؤيد التوصيات التي وضعتها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها عن التخطيط المتوسط الأجل (A/34/84) ، والتي أيدتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة عشرة ، فضلا عن تأييد الجمعية العامة لها في قرارها ٣٤/٢٢٤ . وينبغي أن تكرس الأمانة العامة عناية تامة لتنفيذ القرار وان تلتزم التزاما صارما بالحدود الزمنية لتقديم الوثائق . وينبغي أن تقرر هذه الحدود في الجدول الزمني للتخطيط ، وعلى موظفي الأمانة العامة أن يتيحوا الوقت اللازم لفحصها من قبل الوكالات المهتمة بالأمر ، ولاجراء مشاورات فيما بين الوكالات .

٤٥ - وقال انه ينبغي تحديد نطاق أنشطة الخطة في ضوء الموارد المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها . ومن أجل توفير أساس لاعداد الميزانية ، ينبغي أن تتضمن الخطة أهدافا محددة زمنيا ، ومؤشرات مالية متفقا عليها من قبل الدول الأعضاء لتقييم النتائج .

(السيد غولوفكو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

٤٦ - ومضى يقول ان عملية التخطيط في الامم المتحدة بعيدة عن الكمال . ولتحسينها ، يلزم ، بصفة خاصة ، توجيه اهتمام وكالات منظومة الامم المتحدة الى انه يجب عليها ان تستخدم عملية التخطيط لتنسيق البرنامج بحيث تقضي على الازدواج وتتجنب استخدام موارد الميزانية استخداما غير سليم . وأضاف انه ينبغي تجميع برامج وكالات الامم المتحدة معا في عدد من الميادين .

٤٧ - وفيما يتعلق بمسألة تحديد الأنشطة التي اكتملت أو التي فات أوانها ، أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ، قال ان وفده يؤيد تعليقات الوفد البولندي تأييدا كاملا .

٤٨ - وفي الختام ، قال ان وفده يود مرة أخرى ان يعرب عن رأيه القائل بأن تقييم الأنشطة أمر جوهري لتحسين عملية التخطيط ، وانه ينبغي ان يقوم هذا التقييم على مؤشرات أداء مناسبة .

٤٩ - السيد ماجولي (ايطاليا) : أشار الى الأنشطة التي اكتملت أو التي فات أوانها ، أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ، فقال ان وفده يتفق مع لجنة البرنامج والتنسيق في أن تقديم تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تستخدمه الأمانة العامة استخداما غير مناسب استجابة للولاية المحددة في قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢٥ . وأضاف انه قد قرأ ، رغم ذلك ، الوثيقة A/C.5/35/1 باهتمام ، اذ أنه كان يأمل أن يجد معلومات ذات صلة بالموضوع في الجزء الثاني ، كما توحي بذلك عناوين مختلف فروعه . كذلك فان المرفق الذي ترد فيه قائمة بعناصر البرنامج ، والنواتج المتصلة بها ، التي أنهيت بوصفها أنشطة فات أوانها أو ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ، كان مثيرا للاهتمام . واستدرك قائلا انه لم يجد شيئا في تلك الفروع يظهر أنه قد تم تبسيط الأمور الادارية ، وان البيروقراطية لا تنتشر من جديد ، وانه من المتوقع الافراج عن موارد لمواجهة الاحتياجات الجديدة والمهام الجديدة دون أن تتزايد البيروقراطية . وأضاف انه لاحظ العبارة التي وردت في نهاية المرفق والتي مفادها ان الموارد التي افرج عنها لا تعادل الا ١٣٨ شهر عمل ، وهذا يقل كثيرا عما يمكن أن يكون متوقعا .

٥٠ - وقال ان مساعد الامين العام للشؤون المالية قد ذكر انه سيصدر تقريرا آخر عن تلك الأنشطة في المستقبل القريب ، وانه لا شك في أن المعلومات الواردة في الجزء الثاني من الوثيقة A/C.5/35/1 ستستخدم في ذلك الشأن . بيد ان من المأمول فيه ان تقدم معلومات اضافية ، مع وضع تعليقات لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخامسة موضع الاعتبار وأن يتسنى آنذاك وضع معايير اكثر عولا لتقييم البرامج الجديدة بالنسبة الى الموارد المتاحة .

٥١ - وأعاد الى أذهان اللجنة ان مساعد الامين العام للشؤون المالية قد قال ، ردا على اسئلة أثارها وفده فيما يتعلق باندراج مؤشرات مالية في الخطة المتوسطة الأجل ، ان ترتيبات قد اتخذت لتضمين الخطة أرقاما نسبية بدلا من مبالغ بالدولار . وقال انه نظرا لاهتمام وفده بشؤون التخطيط فانه يود ان يحاط علما بالمكان الذي يمكن العثور فيه على هذه الأرقام النسبية ، وعن كيفية تقديمها .

٥٢ - الآنسة لويكس (بلجيكا) : لاحظت أن لجنة البرنامج والتنسيق قد أجرت في عام ١٩٧٩ مناقشة مستفيضة لعملية تخطيط البرنامج في وكالات الامم المتحدة ، وأن الجمعية العامة ، في قرارها ٣٤/٢٢٤ ، قد أقرت النتائج والتوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق وأرست مبادئ ومبادئ توجيهية معينة للتخطيط المتوسط الأجل . وقد واصلت لجنة البرنامج والتنسيق في خلال دورتها الأخيرة ، عملها بشأن عملية التخطيط ووضعت عددا من التوصيات التي ترد في الفقرات من ٣١٩ الى ٣٤٠ من تقريرها (A/35/38) .

٥٣ - ومضت تقول ان الخطة المتوسطة الأجل القادمة تغطي فترة ست سنوات ، من عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٨٩ . ومن أجل ضمان نوعية تلك الخطة ، التي ستقوم عليها ثلاث ميزانيات كل منها لفترة سنتين ، من الجوهري أن تشترك الوكالات الحكومية الدولية والقطاعية والمتخصصة والاقليمية في عملية الصياغة والتقييم . وقد وضع جدول زمني يمكّن من اتاحة هذا الاشتراك دون تعطيل الأنشطة العادية .

٥٤ - واستطردت قائلة ان لجنة البرنامج والتنسيق ستقوم في دورتها المقبلة بدراسة المعايير والمنهجية التي ستتبع في تحديد أولويات البرامج الأساسية للخطة المتوسطة الأجل التالية . وقد انيطت تلك المسؤولية الهامة بلجنة البرنامج والتنسيق بموجب ولايتها وقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة التشكيل . وبعد مناقشة طويلة ، قررت لجنة البرنامج والتنسيق كيف ينبغي للأمين العام أن يحدد أولويات البرنامج لاعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وقالت انه ينبغي تحسين النظام الذى جرى استخدامه عدة سنوات ، اذ كان موضع تحفظات واعتراضات كما يتضح من الحاشية ٣٥ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/35/38 ، الفصل العاشر) .

٥٥ - وتابعت كلمتها فقالت ان تنسيق الخطط التي ستعد لمؤسسات المنظومة في القريب العاجل وخاصة خطط الوكالات المتخصصة ، للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، يسمح لعملية التخطيط بأن تكون عملية تنسيق داخلي في المنظومة . والتحليل الدورى للبرامج على صعيد المنظومة كلها بغرض تحديد المجالات التي يمكن الاضطلاع فيها بالتخطيط المشترك ، الذى يمثل أحد أهداف القرار الخاص باعادة التشكيل ، هو عنصر آخر له من الأهمية ما لعنصر التنسيق . وتعنى لجنة البرنامج والتنسيق عناية شديدة بأن تقدم الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين مستقبلا في الموعد المناسب الى الهيئات الحكومية الدولية المختصة ، التي يجب أن تدرسها فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بها . وبعبارة أخرى ، قبل أن تقدم الميزانيات والبرامج للنظر فيها فيما يتعلق بالميزانية فحسب ، ينبغي دراسة البرامج التي تقوم على هذه الميزانيات دراسة دقيقة من قبل الهيئات الحكومية الدولية المعنية ، خاصة لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، نظرا الى أن الهيئات الحكومية الدولية هي وحدها التي يؤذن لها باعتماد برامج الامم المتحدة أو تعديلها . وقد طلبت لجنة البرنامج والتنسيق من المسؤولين عن اعداد الميزانية الالتزام التزاما صارما بالجدول الزمني حتى يمكن التنسيق بين عمل لجنة البرنامج والتنسيق وعمل اللجنة الاستشارية .

(الآنسة لويكـــس ، بلجيكا)

٥٦ - وأشارت ، فيما يتعلق بالتنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ الى ان الجمعية العامة قد قررت أن تغطي الخطة المقبلة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وفي نفـــس الوقت ، فان التنقيحات التي اقترحتها الامانة العامة والتي بحثتها لجنة البرنامج والتنسيق قـــد تستهدف تضمين الخطة الحالية التغييرات التي تقوم على مقررات وتوصيات الهيئات الحكومية الدولية والتي اعتمدت بعد صياغة الخطة . وقالت ان وفدها يؤيد في ذلك الشأن ملاحظات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفصل الثامن وفي الفقرات من ٣٦٨ الى ٣٨١ من تقريرها (A/35/38).

٥٧ - السيد ديني (فرنسا) : قال انه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن أى خطة تتكون مـــن أهداف ، وأولويات ، وتنسيق مع الميزانية ، وتقييم . وفيما يتعلق بالأهداف ، شدد على أنه ينبغي ان تكون هناك صلة بين الولاية التشريعية التي تمنحها الهيئات الحكومية الدولية وبين البرنامـــج المتعلق بها ، وأن مسؤولية لجنة البرنامج والتنسيق هي بصورة أساسية مراقبة تلك الصلة . ولا يبدو ، للأسف ، أن لجنة البرنامج والتنسيق قد استطاعت أن تؤمن وجود الصلة الى المدى المطلوب .

٥٨ - ومضى يقول ان وفده يؤيد وضع خطة ثابتة الأفق ذات أهداف محددة زمنيا تمتد ســـت سنوات ، شريطة أن يدخل نظام تنقيح الخطة كل سنتين درجة من المرونة . وقال ان وفده يؤيد أيضا الفكرة القائلة بأنه ينبغي الاضطلاع بالتخطيط على صعيد منظومة الامم المتحدة كلها ، نظرا الى أن المرء لا يستطيع الاصرار على الحاجة الى تجنب الازدواج أو أن يتحدث عن التنسيق على صعيـــد المنظومة كلها اذا اقتصر التخطيط على الامم المتحدة فحسب . ولابد من أن تشترك الوكـــالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الاقليمية اذا كان للتخطيط أن يجرى على صعيد المنظومة كلها .

٥٩ - واستطرد يقول ان وفده يشاطر وفدى المملكة المتحدة والهند ما أعربا عنه من آراء فيمـــا يتعلق بتحديد الأولويات . فليس ممكنا بالفعل تحديد معدلات نمو نسبية نظرا الى عدم وجـــود العناصر اللازمة للقيام بذلك ؛ ويلزم ، بالأحرى ، تحديد الأولويات فيما بين البرامج الرئيسيـــة . فاذا تم ذلك بطريقة مرضية ، لن يصبح ممكنا مستقبلا القول بانه لم يتسن الاضطلاع ببعض البرامـــج بسبب الافتقار الى الأموال ، كما هو الحال في الوقت الحاضر .

٦٠ - وتابع كلمته فقال انه ينبغي للمنظمة أن تضطلع بعمل أقل ، على أن تضطلع به على وجـــه أفضل . وفي ذلك الشأن ، فان انهاء الأنشطة التي اكتملت ، أو التي فات أوانها أو التي تكـــون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ، هو مسألة مهمة جدا . والوفود تدرك تماما أنها مهمة صعبة ، بيد أنها مهمة تؤثر لا على مصالح البلدان المتقدمة النمو فحسب ، بل وعلى مصالح البلدان الناميـــة أيضا ، نظرا الى أن مساهمة تلك البلدان الأخيرة كبيرة أيضا وتمثل انفاقا كبيرا من جانبهـــا . وعلاوة على ذلك ، فان جميع الوفورات التي تحقق في ميزانية متكاملة عن طريق تخفيض النفقات الادارية يمكن أن تستخدم في أغراض التنمية . وتجدر الاشارة أيضا الى أن النمو البيروقراطي لا يسفر بالضرورة عن درجة أكبر من الكفاءة للمنظمة .

(السيد ديني ، فرنسا)

٦١ - وقال ، فيما يتعلق بتنسيق الخطة مع الميزانية ، انه قد بدا ، على الرغم مما أعرب عنه من وجهات نظر مختلفة ، ان جميع الوفود توافق على أن الأمر يدعو الى وجود درجة كبيرة من هذا التنسيق . ولذلك فان وفده يرجو من الأمانة العامة ألا تدخر جهدا لضمان تقديم الميزانية الى لجنة البرنامج والتنسيق في الموعد المناسب .

٦٢ - وقال ان وفده يرى انه يلزم وجود درجة أكبر من التدقيق الخارجي في عملية التقييم ، وانه ينبغي انشاء علاقة عمل أوثق مع وحدة التفتيش المشتركة ومع الدول الأعضاء ، التي لديها هي الأخرى آراؤها فيما يتعلق بفعالية التدابير المستهدفة في الخطة .

٦٣ - وفي الختام ، قال انه رغم انجاز الكثير في ميدان التخطيط ، بفضل القيادة الدينامية للسيد هانسن مساعد الامين العام لتخطيط وتنسيق البرنامج ، وموظفيه ، ينبغي أن تدرك جميع الدول الأعضاء انه مايزال يتعين القيام بالشيء الكثير قبل ان تضع وحدات الامانة العامة وجميع الوفود ثقتها كاملة في الخطة .

٦٤ - السيد سويدى (جمهورية تنزانيا المتحدة) : بعد أن أشار الى التوصيات التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين بشأن التعاون الاقليمي والتنمية ، والتوصيات التي وضعها بعد ذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ المعقودة في جنيف ، أشار الى ان الفقرة ٣٦٤ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق قد بينت امكانية تحسين توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان الاقليمية وغيرها من وحدات الامم المتحدة وبرامجها وأجهزتها . واضاف انه قد اشترك في المناقشة التي دارت بشأن ذلك الموضوع ، وأعرب عن دهشته لقيام المجلس الاقتصادى والاجتماعي بتعديل مقرر لجنة البرنامج والتنسيق بل وبالتوصية في مقرره ١٩٨٠/١٧٩ بتجاهل توصية لجنة البرنامج والتنسيق . وطلب أن يشرح رئيس لجنة البرنامج والتنسيق كيفية اتخاذ المجلس الاقتصادى والاجتماعي مقرر تجاهل تلك التوصية وأسباب ذلك .

٦٥ - السيد هليل (اسرائيل) : قال ان وفده يرى ان الهدف الرئيسي للتنقيحات المقترح اجراؤها في الخطة المتوسطة الأجل هو ادخال التغييرات اللازمة في الأجزاء ذات الصلة من ميزانية فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وتوفير اطار مرجعي للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

٦٦ - ولاحظ بارتياح ما قدمته لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها (A/35/38) من ملاحظات بناءة مفادها ان الخطة تتطلب قرارات واضحة بشأن تحديد الأولويات . وأردف انه ينبغي وضع تلك الأولويات وفقا للأهداف المقررة ، نظرا الى أنها ستؤثر تأثيرا مباشرا على تقديرات الميزانية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، وهو أمر ينبغي أن يوضع في الاعتبار عند نظر الميزانية في الدورة السادسة والثلاثين .

٦٧ - ومضى يقول ان لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت بالابقاء على معدلات النمو الحقيقي النسبية الحالية ، باستثناء في حالة برامج مثل برامج الأغذية والزراعة ، والمستوطنات الزراعية ،

(السيد هليل ، اسرائيل)

والتنمية الصناعية ، والعلم والتكنولوجيا . وقد بينت لجنة البرنامج والتنسيق ان التغييرات الأساسية التي جرت في عام ١٩٨٠ قد ادرجت بصفة عامة في التنقيح . ولذلك فانه لا يلزم الا اجراء تعديلات قليلة في ميزانية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

٦٨ - وقال ان لجنة البرنامج والتنسيق قد ذكرت أيضا أن الخطة ينبغي ألا تكون جامدة بل تكون مرنة بما فيه الكفاية ، وذات أفق قدره ست سنوات ، وأن تشمل تعديلين يجريان في نهاية السنة الثانية والسنة الرابعة .

٦٩ - واستطرد قائلا ان بامكان وفده قبول المجمل العام للخطة الذى قدمته لجنة البرنامج والتنسيق . وفيما يتعلق بمسألة الأولويات ، قال ان من الضرورى ضمان امكانية اجراء تغييرات في المجالات التي ستنفد فيها الأموال في المستقبل . وينبغي أن يوضع في الاعتبار ان الجمعية العامة لم تتمكن في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة من بدء الحوار بين الشمال والجنوب ؛ وهي في الواقع قد أحالت تلك المهمة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين . واذا بدأت المفاوضات العالمية في مطلع عام ١٩٨١ ، كما هو مقرر ، فقد يلزم اجراء تغييرات في الاطار المرجعي . ولذلك السبب ، ينبغي الابقاء على شيء من المرونة .

٧٠ - ومضى يقول انه نظرا الى انه قد تم التركيز على الأنشطة الرامية الى حفز انتاج الأغذية في البلدان التي تعطي أولوية للأغذية ، فان على الهيئات المختصة ان تبذل جهودا متضافرة لصياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للأغذية ولوضع برامج للأمن الغذائي وتوزيع الأغذية موضع التنفيذ . وتبعا لذلك ، يلزم اشتراك تلك الهيئات في ممارسة التخطيط المتوسط الأجل اشتراكا نشيطا .

٧١ - وقال انه يتعين اجراء بعض التعديلات في قطاع التجارة الدولية ، نظرا الى الاتفاق بشأن الصندوق المشترك الذى عقد حديثا في اطار الأونكتاد ، ولا شك في أن تشغيل الصندوق سيتطلب اجراء تغييرات في شعبة السلع الأساسية وفي البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وربما كان ينبغي حذف بعض أوجه انفاق الميزانية في ذلك القطاع .

٧٢ - وقال ان ثمة تغييرات ستحدث أيضا في اليونيدو نتيجة لمركزها الجديد كوكالة متخصصة ، وان ذلك ربما استلزم اجراء تنقيح للفصل الخاص بالتنمية الصناعية . وقال في ختام كلمته ان وفده يرى ان الوكالات المهتمة بالموضوع لم تشترك بما فيه الكفاية في المشاورات والمناقشات التي أفضت الى التوصيات التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق ، ونظرا الى أن المسألة هي التخطيط المتوسط الأجل لأنشطة الأمم المتحدة ، فمن الجوهرى أن تشترك تلك الوكالات اشتراكا فعالا .

٧٣ - السيد بروتودينينغرات (اندونيسيا) : أشار الى أن لجنة البرنامج والتنسيق قد اقترحت على الجمعية العامة ، في الفقرة ٣٦٥ (ب) '٣' من تقريرها ، دعوة وحدة التفتيش المشتركة الى التعاون في تقييم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . وأشار الى أن رئيس وحدة التفتيش المشتركة قد ذكر الصعوبات التي قد تواجهها الوحدة في الاستجابة لذلك الطلب نظرا الى أنه قد صيغ في

عبارات عامة وغامضة . وقال انه يوجه اهتمام رئيس لجنة البرنامج والتنسيق الى تلك المسألة ، وأضاف ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم ينظر في تلك المسألة التي أثارها رئيس وحدة التفتيش المشتركة .

٧٤ - السيد لحلو (المغرب) : قال ان وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا فيما يتعلق بالزيادة في الموظفين الاداريين وعلاقتها بكمية ونوعية الناتج المتحصل عليه نتيجة عملهم . وأضاف انه ينبغي تحديد ما اذا كانت الزيادة في الموظفين تساهم حقيقة في فعالية أنشطة المنظمة ، نظرا الى أن ذلك يؤثر على البلدان النامية بصفة خاصة .

البند ٩١ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ وظائف الوديع المسندة الى الأمين العام (A/35/7/Add.1 ؛ A/C.5/34/40 وCorr.1 و 2) التقديرات المنقحة تحت البابين ٢٦ و ٢٩ ألف ، الأنشطة القانونية وادارة شؤون المؤتمرات ، المقر

٧٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه قد تقرر في الدورة الرابعة والثلاثين ، بناء على توصية اللجنة الاستشارية ، أن يرجأ الى الدورة الخامسة والثلاثين النظر في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/34/40 وCorr.1 و 2 ، الذي يطلب فيه الأمين العام اعتمادا قدره ١٩٧٨٠٠ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ من أجل نشر ٤٠ مجلدا من " مجموعة المعاهدات " كل سنة ، وفقا لبرنامج العمل المقرر . وأضاف انه بالنظر الى مقرر ارجاء النظر في التقرير المشار اليه ، أوصت اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تعتمد مبلغ ٤٧٠٠٠ دولار لتمكين الأمين العام من أن يبدأ العمل المقرر لعام ١٩٨٠ فيما يتعلق بمجموعة المعاهدات . وعلى ذلك ، يتعين الآن اتخاذ قرار بشأن المبلغ المتبقي وقدره ١٥٠٨٠٠ دولار .

٧٦ - ومضى يقول انه بالاضافة الى ذلك ، فقد اقترح الامين العام خطة للقضاء على التأخير في نشر المعاهدات ، الذي بلغ ٢٦٠ مجلدا في مطلع عام ١٩٨٠ . وقد وردت في الفقرتين ٧ و ٨ من الوثيقة A/35/7/Add.1 معلومات عن القضاء تدريجيا على التأخير بموجب خطة الأمين العام ، والموارد الاضافية اللازمة لذلك الغرض ، والمراحل الزمنية للاحتياجات من الموظفين الاضافيين اللازمين على أساس مؤقت لتنفيذ الخطة المقترحة . وعلى ذلك الأساس ، بنى الأمين العام تقديره للموارد المطلوبة في ١٩٨٠ - ١٩٨١ لتنفيذ الخطة الرامية الى القضاء على التأخير بمبلغ ١٩٥٢٠٠ دولار .

٧٧ - واستطرد يقول ان اللجنة الاستشارية قد نظرت في التقديرات المقدمة من الأمين العام وقررت ، نظرا للأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على وظائف الوديع المسندة الى الأمين العام وعلى تسجيل المعاهدات ونشرها ، أن توصي اللجنة الخامسة بأن توافق على اعتماد مبلغ ١٥٠٨٠٠ دولار الذي لايزال متبقيا من مبلغ ١٩٧٨٠٠ دولار المطلوب لنشر ٤٠ مجلدا سنويا وأن توافق أيضا على تقدير بمبلغ ١٩٥٢٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ لتمكين الأمين العام من تنفيذ الخطة الرامية الى القضاء على التأخير في نشر " مجموعة المعاهدات " .

(السيد مسيلي)

٧٨ - وتابع كلمته فقال ان اللجنة الاستشارية توصي كذلك بأن تحيط الجمعية العامة علما بالخطة التي يقترحها الامين العام ، على أن يكون مفهوما أن هذا لا ينطوى على قبول للتقدير الاجمالي للموارد المطلوبة طوال فترات السنتين الأربع التالية . وقال انه ينبغي التشديد على أن المعلومات المالية الواردة في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالفترة اللاحقة لعام ١٩٨١ لها نفس طابع المعلومات المالية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل . وموافقة الجمعية العامة على الخطة المتوسطة الأجل لا تستتبع أى التزام كان من جانب الدول الأعضاء بالنسبة الى الموارد المالية المبينة في الخطة . وفي الحالة الراهنة ، اذا اوصت اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تحيط علما بالمعلومات المالية الواردة في الفقرة ٧ من الوثيقة A/35/7/Add.1 ، فان ذلك لا يعني ان تلتزم الدول الأعضاء باعتماد المبالغ المشار اليها .

٧٩ - وقال ان اللجنة الاستشارية تشير ، في الفقرة ١١ من تقريرها ، الى الشروط التي تقبل بموجبها اقتراح الأمين العام برمته . وأضاف ان اللجنة الاستشارية تتوقع ان يدرج الامين العام في التقرير الذى سيقدمه وفقا للفقرة ١٢ ، معلومات عن التقدم المحرز تجاه الوفاء بالشروط المحددة في الفقرة ١١ .

٨٠ - وختم كلمته قائلا ان اللجنة الاستشارية توصي ، تبعا لذلك ، برصد اعتمادات اضافية بمبالغ ٢١٩ ٢٠٠ دولار و ٧٦ ٠٠٠ دولار و ٥٠ ٨٠٠ دولار تحت الأبواب ٢٦ و ٢٩ ألف و ٢٨ دال في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، واعتماد اضافي بمبلغ ٦١ ٤٠٠ دولار تحت الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) ، تقابله ايرادات اضافية بنفس المبلغ تحت باب الايرادات ١ (الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) .

٨١ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال ان وفده يرى ان القضاء على التأخير في نشر "مجموعة المعاهدات" أمر مهم وينبغي تيسيره . وعلى ذلك تنبغي الموافقة على المبلغ الذى يطلبه الأمين العام . بيد أنه لا ينبغي الموافقة على عبء مالي اضافي يبلغ ٣٤٦ ٠٠٠ دولار الا شريطة أن يكون مفهوما ، حسبما تشير اليه الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية ، انه سيقتصر استخدام الموارد الاضافية على المهام المستهدفة . وينبغي اعتبار هذا الاعتماد ترتيبا مؤقتا ينهى في أقرب وقت ممكن .

٨٢ - السيد راكوتو (مدغشقر) : قال ان وفده يعترف بأهمية التحفظات والتوصيات الواردة في الفقرتين ١١ و ١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية . وأضاف ان الوفد لا يعارض التوصية باعتماد المبلغ المطلوب ، شريطة أن يكون مصدر الأموال الميزانية العادية ، نظرا الى أن أى مساهمة اضافية ستضع بلده في موضع صعب جدا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠